

الأحاديث الصحيحة في كتاب العلم في صحيح البخاري^(١) ، وغيره من دواوين السنة .

أما الأسانيد فلم تكن طويلة في القرن الأول حتى يحتاج المسلمون إلى تدوين هذه الأسانيد، وقد انتهت خلافة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه على رأس المائة والحال هذه؛ في قوة الدولة الإسلامية، وفي تماسك المسلمين، وحرصهم على الدين، وبقاء عدد من الصحابة رضي الله عنهم يأخذ عنهم التابعون، ومن وجد إلى عهد عمر بن عبدالعزيز فقد التقى ببعض الصحابة فهو تابعي، إلا أنه يوجد تابعون كبار وأوساط تابعين وصغار تابعين . فمن أين علم هؤلاء المعارضين أن الذين نقلوا عن الصحابة لم يدونوا لأنفسهم ولم يكتبوا اسم الصحابي الذي روى لهم، إنما الذي تأخر بعد المائة جمع المتون والأحاديث في دواوين مختلطة بالآثار والفقهيات أولاً، ثم جرد هذا من هذا في بعض الكتب كما جرد صحيح مسلم من الآثار والفقهيات، وبقي الوضع على هذا في بعض الدواوين؛ مثل صحيح البخاري، وكذلك موطأ مالك الذي فيه ما بين مالك والصحابي رجل واحد أحياناً كنافع - مولى ابن عمر -، وأحياناً يكون غيره .

(١) انظر: كتاب العلم في البخاري، باب كتابة العلم (١ / ٢٤٦)، فتح الباري .

وقد ذكر البخاري أحاديث تدل على إذن النبي ﷺ بكتابة الأحاديث عنه كحديث أبي هريرة [ما من أصحاب النبي أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا يكتب] .

قال الحافظ في الفتح [١ / ٢٥١] بعد أن ذكر حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن » والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربهما مع أنه لا ينافيها، وقيل النهي خاص لمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن من ذلك . اهـ .